

الفصل الثالث

بناء النظام السياسي في سوريا المستقبل



يرتبط الإصلاح السياسي بتطوير الأداء السياسي وربطه بالشرعية السياسية للحاكم وقد يكون حدوث التغيير أو الإصلاح السياسي نتيجةً لثورة عارمة كما نشهد في سوريا. يعبر مصطلح الرؤية الاستشرافية عن التطلع لمستقبل سياسي يشكل قطيعةً مع الماضي الاستبدادي في سوريا أكثر مما يعبر عن عملية بطيئة متدرجة من الإصلاح بمعناه التقليدي.

برلماني أو رئاسي نصف برلماني، وهكذا. ولا يمكن التنبؤ بشكل النظام السياسي القادم دون معرفة توجهات الدستور.

يمكن القول أن المرحلة الانتقالية تبدأ من لحظة سقوط النظام وحتى إجراء انتخابات برلمانية عامة، أما الثانية فتبدأ من لحظة إعلان نتائج الانتخابات العامة وهي ممتدة في المستقبل. تتضمن كل مرحلة منها عدد من الأقسام المرتبطة مع بعضها البعض برباط منطقي، ولكن التركيز سيكون على المرحلة الثانية لأنها المعنية بالرؤية السياسية لسوريا فهي المستقبل الذي قامت الثورة على أمل الوصول إليه، ومن سيتم تناول الإصلاح الإداري في سوريا والذي لا يقل أهمية عن ملف الإصلاح السياسي أو الاقتصادي.

ولا بد من التنبيه إلى أن الرؤية الاستشرافية السياسية لسوريا المستقبل مرتبطة بالعديد من محاور الإصلاح التي يجب العمل عليها بالتوازي، فالإصلاح الدستوري وإصلاح نظام الأحزاب مرتبط تماماً بالرؤية السياسية للمستقبل بحيث يستحيل دراسة أحدها ومحاولة الوصول إلى رؤية متكاملة خاصة بها دون الاستعانة بما وصلت إليه باقي المحاور، بمعنى أن الرؤية السياسية المستقبلية أو الإصلاح السياسي مرتبطة تمام الارتباط بالدستور ونظام الأحزاب القادم. فإذا أعطى الدستور مثلاً صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية يصبح النظام السياسي نظاماً رئاسياً أو أقرب للرئاسي، وإن منح الصلاحيات الأكبر للبرلمان وللحزب الفائز بأغلبية الأصوات فإنه يكون نظاماً برلمانياً أو شبه

الإصلاح الدستوري وإصلاح نظام الأحزاب مرتبط تماماً بالرؤية السياسية للمستقبل بحيث يستحيل دراسة أحدها ومحاولة الوصول إلى رؤية متكاملة

المرحلة الأولى (الانتقالية)

سقوط النظام

السوريا حول بدء المرحلة الانتقالية وظهور ما يسمى «المناطق المحررة» التي خرجت عن سيطرة نظام الأسد.

اعتقد الكثيرون أن المرحلة الانتقالية الفعلية ستبدأ إثر تشكيل الحكومة الانتقالية أو الجسم الانتقالي الذي نص عليه اتفاق جنيف الأول^(١) والذي يشكل بمعزل عن الرئيس السوري بشار الأسد الذي سيسلم

تبدأ المرحلة الانتقالية من لحظة سقوط النظام، وبالطبع هناك اختلاف كبير بين قوى المعارضة السورية حول المعنى الحقيقي لذلك، ولكن الإجماع الوحيد هو أن النظام يجب أن يسقط بكافة رموزه وأركانه، مع تركيز خاص على رحيل رأس النظام وهو بشار الأسد. ومع أن المرحلة الانتقالية يجب أن تبدأ من لحظة سقوط النظام إلا أن «تحرير» مناطق واسعة من سوريا فتح نقاشاً كبيراً بين المعارضة

المرحلة الانتقالية تبدأ من لحظة سقوط النظام وحتى إجراء انتخابات برلمانية عامة. أما الثانية فتبدأ من لحظة إعلان نتائج الانتخابات العامة وهي ممتدة في المستقبل

العام المقبل وربما لمدة أطول.

في المقابل، فإن رفع الاتحاد الأوروبي لخطر بيع السلاح للسوريين والذي سيدفع بدولتين كبريطانيا وفرنسا للعمل على إيجاد آليات قانونية داخلية من أجل توفير دعم حقيقي للمعارضة السورية، والتغيير الملحوظ بتأكيد البيت الأبيض على استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية والتي تعتبرها الولايات المتحدة خطأً أحمر، يدفع بفكرة جديدة وهي التدخل الأمريكي أو الغربي الفعلي بالسلاح أو بعمل مناطق حظر جوي في جنوب سوريا وربما استخدام القصف الجوي على مناطق حساسة للنظام، إضافة إلى إعلان مجلس التعاون الخليجي حرباً من نوع آخر على حزب الله اللبناني، ربما تعيد للموقف العسكري شيئاً من التوازن ما لم تذهب الأمور لأبعد من ذلك وبالتالي دفع النظام لتنازلات حقيقية.

إسقاط النظام كلياً أمر لم يكن مطلوباً رغم أن هناك قناعة للمعارضة والثوار بأن مؤسسات كثيرة في داخل بنية النظام تعد أساسية في الصراع الدائر اليوم وعلى رأسها الأجهزة الأمنية وأجزاء كبيرة من الجيش، ويقاؤها على حلها يعد خطراً كبيراً على مستقبل سوريا. كما أن بقاء الأسد على رأس السلطة لم يعد أمراً ممكناً مهما طالت الأزمات، فلا بد للأسد من أن يتحمل في النهاية تبعات قتل أكثر من مئة ألف سوري وتهجير الملايين من السوريين إلى جانب الدمار الهائل في البنية التحتية في عدد كبير من المحافظات السورية.

أما السيناريوهات المطروحة اليوم فهي تتراوح بين الحل العسكري الذي ينتهي بحل سياسي يميل لمصلحة الجهة المتقدمة عسكرياً؛ كأن يتمكن النظام من الحفاظ على تقدمه العسكري بانتظار الوصول للاستحقاق الانتخابي في صيف عام ٢٠١٤، وبالتالي التفاوض على مشاركة أو عدم مشاركة الأسد في الانتخابات الرئاسية، أو أن يتمكن الثوار من تحقيق انتصارات كبيرة تضع الأسد أمام مصير صعب يدفعه للتسني أو إلى إزالته عن السلطة بشكل أو بآخر، ما يعني أن الانتقال السياسي سيخضع بشكل أو بآخر لرؤية المعارضة والثوار، أو أن ينجح تطبيق اتفاقية جنيف، الأمر الذي لا توجد مؤشرات واضحة على إمكانية حدوثه في الوقت الحالي وخاصة في ظل المعطيات الحالية.

صلاحياته كاملة لهذا الجسم الانتقالي أياً كان بحسب نص الاتفاق. كما أن اتفاقاً شكلياً جرى بين الولايات المتحدة وروسيا في شهر أيار ٢٠١٣ على مبادئ جنيف الأول نتج عنه الدعوة لعقد مؤتمر جنيف الثاني بحضور ممثلين عن النظام السوري والمعارضة، وبالتالي تأمين انتقال سياسي سلس للسلطة وبدء المرحلة الانتقالية. إلا أنه في واقع الأمر تبدو هذه الفكرة غامضة إلى حد بعيد، نظراً للتغيرات الميدانية التي تطرأ بين حين وآخر، فقد أدى تدخل حزب الله بشكل رسمي في المعارك الدائرة في مدينة القصير وريف دمشق إلى جانب تأهبه للمشاركة في معارك في أقصى الشمال السوري إلى خلق انطباع ما بأن النظام غير معني كثيراً بالحل السياسي.

ولا زال الاختلاف بين الدول الكبرى على تفسير اتفاق جنيف بادياً، إذ ترى الولايات المتحدة ومجموعة دول أصدقاء سوريا أن الاتفاق ينص بشكل واضح على عدم مشاركة الأسد في المرحلة الانتقالية، الأمر الذي ترفضه روسيا وتعتبر أن الأسد لا يمكن أن يتنحى إلا من خلال صندوق الانتخابات وأن أي حل سياسي لا بد من أن يكون الأسد شريكاً فاعلاً فيه.

ويرى الكثيرون أن الجدل الدائر بين القوى الكبرى والدول الإقليمية لن يأتي بمجديد خصوصاً إذا لم تتغير المعطيات على الأرض؛ إذ أن الحالة القائمة في سوريا اليوم تدل بشكل واضح على أن أي حل سياسي أو عسكري للأزمة السورية القائمة لم ينضج بعد.

في الواقع فإن التدخل الرسمي لحزب الله في المعارك الدائرة داخل المدن السورية كمدنية القصير غرب محافظة حمص وكذلك في ريف دمشق إلى جانب تأهبه للمشاركة في معارك أخرى في الشمال السوري وتحديدًا في حلب، أدى بشكل كبير إلى تغيير في موازين القوى على الأرض دفع بتأجيل الحل السياسي المتمثل بمؤتمر جنيف الثاني، إذ أن ما بدا أنه حالة قوة ونشوة طرأت على النظام السوري لن تسمح بتقديم تنازلات كبيرة كتسني الأسد أو تسليمه لسلطاته، بل إن النظام الذي يدعم بشكل كبير من دولة كبرى كروسيا ودول إقليمية كإيران والعراق إلى جانب دعم حزب الله له بالمقاتلين جعله يتحدث عن حسم عسكري للأزمة وهو الحل الذي انتهجه النظام وسعى له منذ اندلاع الثورة السورية قبل أكثر من عامين، مما يطرح سيناريو جدي وربما جديد بأن النظام السوري قد لا يسقط؛ بمعنى أن الأسد قد يبقى إلى نهاية ولايته في

لا زال الاختلاف بين الدول الكبرى على تفسير اتفاق جنيف بادياً، إذ ترى الولايات المتحدة و مجموعة دول أصدقاء سوريا أن الاتفاق ينص بشكل واضح على عدم مشاركة الأسد في المرحلة الانتقالية

التحديات الدستورية

الانتقالية الحقيقية بتنجي أو تحلي بشار الأسد عن منصبه كرئيس للدولة أو إجباره على ذلك معنوياً أو مادياً، ومن ثم نقل الصلاحيات الكاملة المحكمة بالجيش السوري بكافة صنوف أسلحته وعلى كافة أفراد وضباطه وصف ضباطه وكذلك الصلاحيات الكاملة بالتحكم بضباط وصف ضباط وأفراد الأجهزة الأمنية المعروفة إلى فريق آخر من السوريين كنتيجة لعملية انتقال للسلطة قائمة على آليات محددة مستندة إلى السيادة الشعبية ضمن مرحلتين؛ مرحلة انتقالية ومرحلة تأسيسية.

يكن التحدي الأساسي من الناحية القانونية الدستورية في الثورة السورية في خلق آلية لنقل السيادة الشعبية ضمن الظروف الراهنة. ففي حين أنه يبدو من المؤكد أن الكيان الانتقالي الذي سينجم عن أي اتفاق سياسي لنقل السلطة سيملك الصلاحيات الخاصة بإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، يرى البعض أن ذلك يجب أن يرفق براسيم تحدد إطار ذلك دستورياً وقانونياً، ويحدد شكل الكيان الانتقالي أو الحكومة الانتقالية وعمرها وصلاحياتها ويحدد موعداً لانتخابات شعبية تحول الشعب من استعادة سلطته وسيادته.

من المهم التأكيد بأن نقطة البداية في المرحلة الانتقالية لا تتعلق بالسقوط الكلي للنظام بكامل مؤسساته فهذا يعني حتماً سقوط الدولة أيضاً، رغم أنه لا بد من الاعتراف بوجود عدد من التيارات التي ترى أن سقوط النظام يعني حقيقة سقوط الدولة والمؤسسات القائمة حالياً في سوريا، وأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي سيؤدي إلى إقامة نوع آخر من الدولة كالدولة الدينية.

وقد جرى نقاش في فريق العمل الخاص بالإصلاح السياسي والدستوري ضمن بين الخبرة السوري حول ماهية إسقاط الدولة، وتم تداول عدد من المفاهيم من قبيل ربط إسقاط النظام بإسقاط مجمل النظام الأمني العسكري وبأن النظام لن يعتبر ساقطاً أو منتهياً إلا بخروج آخر ضابط أو وصف ضابط في الجيش أو في الأجهزة الأمنية يرتبط بالنظام عقائدياً سواء أكانت عقيدة دينية أو حزبية، وقد كانت رؤية بيت الخبرة السوري بأن تعريف سقوط النظام يجب أن يكون في سياق تحديد بداية العملية الانتقالية وأن لا يخرج عن الإزاحة الفعلية لبشار الأسد بالإضافة إلى الحلقة الضيقة من أصحاب القرار الأمني والعسكري، وهو ما يعني سقوط النظام الأمني العسكري. بالتالي تبدأ المرحلة

إن اللحظة التاريخية التي ستعتمد كتوقيت فاصل ما بين النظام السابق وبين المرحلة الانتقالية تحتاج إلى تأسيس دستوري. وبالطبع إن الآليات الدستورية تعني بالضرورة الاستناد إلى الشرعية الشعبية

الإعلان الدستوري المؤقت

انتخابات برلمانية. ومن الطبيعي الاتفاق على أن دستور عام ١٩٥٠ ليس مؤهلاً ليكون دستور سوريا الدائم وبأنه لن يستمر لفترة طويلة وأنه يحتاج إلى تعديلات متنوعة ليوائم روح العصر وروح الثورة. ولكن فتح الباب لإجراء التعديلات عليه سيعرقل بالتأكيد من قابلية استعماله مرجعاً دستورياً فوراً في اللحظة التاريخية الدقيقة التي ترافق سقوط النظام، فتعديل دستور عام ١٩٥٠ المؤقت يحتاج إلى تفويض شعبي، وبالتالي سيدخل البلاد في ذات المشكلة التي من المفترض حلها من خلال جمعية تأسيسية منتخبة.

ولكن من جانب آخر برز العديد من الآراء التي ترى أنه ومع التسليم بأن دستور عام ١٩٥٠ لا يملك من الأدوات الدستورية ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية، فإن صلاحية الدستور المذكور هي صلاحية رمزية ضرورية، بمعنى أن مجرد إيقاف العمل بدستور عام

إن اللحظة التاريخية التي ستعتمد كتوقيت فاصل ما بين النظام السابق وبين المرحلة الانتقالية تحتاج إلى تأسيس دستوري، وبالطبع فإن الآليات الدستورية تعني بالضرورة الاستناد إلى الشرعية الشعبية، الأمر الذي يستدعي البحث في الآليات التي ستضمن تلك الشرعية وترجمتها دستورياً في اللحظة الانتقالية.

تم نقاش تلك النقطة بالذات في ورشات العمل الخاصة بالإصلاح السياسي والدستوري، حيث انتهى المجتمعون إلى أن صلاحية دستور عام ١٩٥٠ للاستخدام الفعلي في المرحلة الانتقالية هي صلاحية محدودة. وسبب ذلك هو أن النصوص العملية فيه غير قابلة للتطبيق لأنها ترتبط بمؤسسات البرلمان ومجلس الوزراء المنبثق عنه والرئيس، ناهيك عن انتخاب الرئيس من قبل البرلمان وهذا يعني عدم إمكانية استعمال أي آلية قبل إجراء

لا بد من استثمار الحالة التي تشبه الإجماع على الأهمية الاستثنائية لدستور عام ١٩٥٠ ليصبح الدستور المؤقت الذي سيحكم البلاد خلال الفترة التي تمتد من لحظة سقوط دستور عام ٢٠١٢ ولحظة نفاذ الدستور الجديد الذي ستتوصل إليه الجمعية الدستورية التأسيسية ويقره الشعب

لدستور عام ١٩٥٠ ليصبح الدستور المؤقت الذي سيحكم البلاد خلال الفترة التي تمتد من لحظة سقوط دستور عام ٢٠١٢ ولحظة نفاذ الدستور الجديد الذي ستوصل إليه الجمعية الدستورية التأسيسية ويقره الشعب في الاستفتاء التأسيسي العام، فعمل دستور عام ١٩٥٠ يقتصر على منع وجود فراغ دستوري قبيل إقرار الدستور الجديد وإصداره ونفاذه.

وفيما يلي شرح لأهمية ورمزية دستور عام ١٩٥٠، يليه شرح لتسلسل الخطوات الدستورية المناسبة من وجهة نظر بيت الخبرة.

الذي وضعته لجنة مكلفة من قبل بشار الأسد وتم إقراره في خضم الثورة واعتماد الدستور الوحيد الذي وضعته وأقرته جمعية دستورية منتخبة في مناخ ديمقراطي سيعني بالتأكيد قطيعة حقيقية مع الماضي، كما ستعمل النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة كضامن مبدئي لحقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية التي من المفترض أن تكون عصبية.

لا بد من ناحية أخرى من استثمار الحالة التي تشبه الإجماع على الأهمية الاستثنائية

دستور عام ١٩٥٠ دستوراً مؤقتاً: الأهمية والرمزية

ومن جانب آخر رفع الدستور من درجة صلاحيات البرلمان ومنعه من التنازل عن صلاحياته التشريعية للحكومة ولو مؤقتاً، كما عزز من سلطاته تجاه الحكومة فألزمها بالاستقالة في بداية كل دور تشريعي، وعزز أيضاً من سلطة القضاء باستحداث المحكمة الدستورية العليا. أما مواد الحقوق العامة في دستور ١٩٥٠ فقد وسّعت، فبلغت ٢٨ مادة تتناول وحدها الحقوق والحريات العامة، ومنها حصانة المنازل وحرية الرأي والصحافة والاجتماع والتظاهر والمحاكمة العادلة ومنعت الاعتقال التعسفي والتوقيف دون محاكمة لفترة طويلة وحفظ حق الملكية والمشاركة في الحياة الاقتصادية وتأطير الملكية العامة للدولة وحماية حقوق الفلاحين والعمال على وجه الخصوص، وجعل العمل حق لكل مواطن ووجب تأمينه، إضافة إلى رعاية المواطنين المرضى والعجزة والمعوقين. كما تناولت تلك المواد حقوق الطوائف الدينية باتباع شرائعها من جهة وفي التعليم من جهة ثانية. ونص الدستور على كون التعليم حق لكل مواطن، إلزامي ومجاني، وأوجب على الدولة إلغاء الأمية خلال عشر سنوات.

ومن أهم خصائص دستور ١٩٥٠ التي تجعله مرشحاً ليعمل كضامن للانتقال الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية وكمراجع أساسي للدستور القادم:

- تبنيه للنظام الجمهوري البرلماني.
- تحديده مدة ولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات.
- فصله بين السلطات الثلاث وجعل السلطة التشريعية هي الأولى من حيث الصلاحيات، وحصر السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء.
- ضمانه لاستقلال القضاء، وتضمنه

يعتبر دستور عام ١٩٥٠ من الدساتير الأكثر قبولاً لدى الشارع السوري؛ فمن حيث الشكل قامت جمعية تأسيسية منتخبة بوضع ذلك الدستور، وقد انتخبت الجمعية من قبل الهيئات الناخبة يوم ٥ تشرين الثاني من عام ١٩٥٠ في اقتراع شاركت فيه المرأة السورية لأول مرة، وقامت الجمعية بدورها بتشكيل لجنة صياغة الدستور تمثلت بها مختلف القوى السياسية وغير السياسية في سوريا. وقد أوضحت اللجنة في تقريرها للجمعية بأنها اطلعت على خمسة عشر دستوراً أوروبياً وآسيوياً، وبدأت الجمعية مناقشة المسودة وخرج الدستور بصيغته النهائية مؤلفاً من ١٦٦ مادة بعدما طويت ١١ مادة. وكان أكثر المواضيع التي احتدم عليها النقاش هو إعلان الإسلام دين الدولة أو دين رئيس الدولة، وانتهى الأمر بعد طول نقاش للحفاظ على صيغة دستور ١٩٣٠ بكون الإسلام دين رئيس الدولة، والقضية الثانية التي احتدم عليها النقاش كانت وضع حد على الملكية الزراعية في الدولة للتخفيف من سطوة العائلات الإقطاعية التي كانت تسيطر على مساحات كبيرة من بعض الأرياف وحسم الأمر حينها لترك سقف الملكية مفتوحاً، أما الموضوع الثالث كان حول إدراج مادة تنص على وقوف الجيش على الحياد دون السماح له بالتدخل في الحياة السياسية السورية وهو الأمر الذي لم يتم إقراره، وقد حافظ دستور عام ١٩٥٠ على الطبيعة البرلمانية لنظام الحكم وقلص صلاحيات رئيس الجمهورية وسحب حق نقض القوانين والمراسيم منه وأمهله عشرة أيام فقط للتوقيع عليها غير أنه حافظ على اختصاصه بالتصديق على المعاهدات الدولية وتعيين البعثات الدبلوماسية في الخارج وقبول البعثات الأجنبية ومنح العفو الخاص وتمثيل الدولة ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته.

يشكل الخوف من الفراغ الدستوري وسلسلة انتقال السلطة عبر آلية دستورية صحيحة ووضع أسس الشرعية الجديدة وتأسيس قطيعتها مع الماضي الاستبدادي دستورياً أهم الاعتبارات التي لا بد من مراعاتها

و"الفقه الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع".
-الاتجاه الاشتراكي الإصلاحى، حيث أقر مبدأ أن يعين "القانون" حداً أعلى لحيازة الأراضي وتشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة وأكد على أن تشجع الدولة على إنشاء الجمعيات التعاونية.

استحداث محكمة عليا ترأب دستورية الأنظمة والقوانين.
• تميزه بنزعة توفيقية بين ثلاث اتجاهات:
- الاتجاه القومي العربي، حيث تنص المادة الأولى بأن «الشعب السوري جزء من الأمة العربية».
-الاتجاه الإسلامي، حيث ينص الدستور على أن "دين رئيس الجمهورية الإسلام"

الخطوات الدستورية للمرحلة الانتقالية:

حول شكل ومضمون الإعلان الدستوري. وما لا شك فيه أن مضمون الإعلان الدستوري سيكون متوافقاً مع الخطوات الدستورية المزمعة ويكون منسجماً مع المواد الحقوقية الأساسية في دستور عام ١٩٥٠. ومن أهم ما يقترح تضمينه في الإعلان الدستوري هو رفع الشرعية عن السلطة التنفيذية القائمة ممثلة بالرئيس والحكومة وقادة المؤسسات الأمنية والعسكرية، والسلطة التشريعية القائمة ممثلة بأعضاء مجلس الشعب، وإعلان بطلان القوانين الاستثنائية في سوريا وبخاصة تلك المناهضة للحريات العامة مثل قانون إحداث محكمة الإرهاب والمادة ١٦ من القانون ١٤ لعام ١٩٦٩ الخاصة بحصانة موظفي الأمن من المحاكمة، والمرسوم رقم ٦ لعام ١٩٦٦ الخاص بمناهضة أهداف الثورة وعرقلة تطبيق الاشتراكية.

ومن المفترض أن يتضمن الإعلان الدستوري شكل الحكومة الانتقالية وعدد أعضائها وصلاحياتها وصلاحيات كل عضو من أعضائها وكذلك المسؤولية السياسية والجنائية للحكومة وأعضائها.

ولتحقيق الانسجام مع الخطوات الدستورية يفترض أن تكون لحظة إعلان سقوط النظام واعتماد دستور عام ١٩٥٠ مرجعاً دستورياً للبلاد هي ذاتها لحظة إطلاق الإعلان الدستوري. وفي حين يرى البعض تضمين الإعلان الدستوري اعتماد دستور عام ١٩٥٠ ومن ثم ذكر مواد الإعلان المتضمنة الفقرات الأخرى كشكل الحكومة وصلاحياتها. ولكن بيت الخبرة يرى أنه ربما يكون من الأجدى فصل إعلان اعتماد الدستور عن الإعلان الدستوري، وذلك سعياً لنشر شيء من الطمأنينة العامة وتعزيز الثقة بأن ثمة دستور ذا ثقل سياسي وقانوني قد أصبح مرجعية قانونية ودستورية للبلاد، ومن ثم يمكن للإعلان الدستوري أن يكون مكملاً للعملية. وفي سبيل الانسجام أيضاً ما بين الخطوات الدستورية المزمعة والإعلان

في اللحظة الراهنة ثمة ثلاثة سيناريوهات على الأقل تتعلق بلحظة سقوط النظام أو لحظة العبور من النظام السياسي الحالي إلى المرحلة الانتقالية.

- السيناريو الأول:

سقوط النظام بشكل كامل في توقيت واحد نتيجة إزاحة بشار الأسد والحلقة الضيقة حوله سواء من خلال الحسم العسكري للمعارضة المسلحة ممثلة في الجيش الحر أو من خلال تنازل سياسي كامل لبشار الأسد ورحيله إلى خارج الأراضي السورية. إن هذا السيناريو المفضل والذي يحاكي سيناريوهات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا قد أصبح أقل احتمالاً في الحالة السورية.

يشكل الخوف من الفراغ الدستوري وسلاسة انتقال السلطة عبر آلية دستورية صحيحة ووضع أسس الشرعية الجديدة وتأسيس قطيعتها مع الماضي الاستبدادي دستورياً أهم الاعتبارات التي لا بد من مراعاتها في هذا السيناريو، فعند لحظة سقوط النظام من المسلم لدى معظم السوريين إنهاء العمل بدستور عام ٢٠١٢ للأسباب التي ذكرت آنفاً وأهمها الأسلوب الذي خرج به إلى حيز الوجود وكذلك الظروف التي رافقت إنشائه. ولكن إلغاء العمل بالدستور الحالي دون تحضير بديل له يعني حتماً الوقوع في فراغ دستوري فوري، ومن هنا يأتي دور دستور عام ١٩٥٠ الذي سيتم الإعلان عن اعتماده دستورياً مؤقتاً كمرجعية شرعية وقانونية عامة.

وفي ذات الوقت ذاته ستعلن الحكومة الانتقالية عن إعلان دستوري يتضمن إنشاء هذه الحكومة المفوضة بالسلطة التنفيذية. ويحدد السلطات الأساسية والعلاقة بينها وآليات الحكم وصلاحيات الحكومة الانتقالية التي لا تخرج مهمتها عن تسيير الأمور والإعداد الجيد لانتخابات الجمعية الدستورية التأسيسية.

وقد جرى تداول العديد من الأفكار أيضاً

إيقاف العمل بدستور عام ٢٠١٢ واعتماد دستور عام ١٩٥٠ وإعلان الحكومة الانتقالية من حيث الأعضاء والمهام وتحديد قانون انتخاب الجمعية الدستورية التأسيسية

الدستوري وعلى سبيل المثال لا ينبغي تضمين الإعلان الدستوري منح الحكومة صلاحية تشكيل أو تعيين لجنة لوضع مسودة الدستور أو تعيين لجنة حكماء أو الدعوة لمؤتمر وطني شعبي لا منتخب، فهذا متروك بالكامل للجمعية الدستورية المنتخبة التي لا بد من تضمين الإعلان الدستوري تفصيلاً لعدد أعضائها وآليات انتخابها وقانون الانتخاب بشكل عام.

وثمة سؤالان بديهيان عن هذا السياق، أولهما هو هل وكيف ستجري انتخابات الجمعية الدستورية وبموجب أي قانون؟ ومن المرجح أن البلاد لن تكون مستعدة لأي محاكمات تتعلق بقانون الانتخابات لذلك، ومن الأجدى تجاوز عتبة الديمقراطية الأولى وتفويض الحكومة الانتقالية بالتشاور مع القوى السياسية بتبني قانون انتخاب في إعلان دستوري ثان، ومن الممكن الاستعانة بقانون عام ١٩٥٠ نفسه الذي تم بموجبه انتخاب الجمعية التأسيسية التي أنتجت دستور عام ١٩٥٠.

اختيار السلطة التنفيذية المؤقتة سيكون على عاتق الثورة نفسها أو الائتلاف بحالته الثورية الذي حدد فعلاً أعضاء الحكومة المؤقتة ولكن يبقى على عاتق الائتلاف تحديد صلاحيات الحكومة من جديد لاختلاف طبيعة مهامها.

- السيناريو الثاني:

يتلخص بنجاح الحكومة المؤقتة في الحصول على ثقة الهيئة العامة للائتلاف وانطلاقها للعمل الحكومي وبالذات في القطاعات الخدمية وحصولها على ثقة السوريين، وفي هذه الحالة قد يكون من الممكن تحويل الحكومة المؤقتة إلى حكومة انتقالية ذات مهام محدودة كما ذكرنا في الفقرة السابقة. إن المزايا التي سيوفرها هذا الخيار هو التقليل من الاعتماد على خيارات ما قبل الانتخاب، بمعنى أن اختيار السلطة التنفيذية المؤقتة سيكون على عاتق الثورة نفسها أو الائتلاف بحالته الثورية الذي حدد فعلاً أعضاء الحكومة المؤقتة ولكن يبقى على عاتق الائتلاف تحديد صلاحيات الحكومة من جديد لاختلاف طبيعة مهامها، وسيبقى عملها مؤقتاً ومركزاً في المناطق «المحررة» وبنفس الوقت تسعى لانتزاع الاعتراف والشرعية من حكومة الأسد.

- السيناريو الثالث:

يتعلق بنجاح خيار جنيف ٢ والتوصل إلى حكومة انتقالية - أو أي جسم تنفيذي آخر - يضم أعضاء من قوى الثورة والمعارضة ومن النظام على حد سواء. التغيير الجوهرى في هذه الحالة هو أن الحكومة الناشئة ستأخذ شرعية مختلطة (دولية - وطنية) من خلال عملية التفاوض التي ترعاها الدول الكبرى، كما سيكون التغيير الهام الآخر هو أن الحكومة الانتقالية الهجينة ستكون واسعة الصلاحيات، ولن نتمكن من دراسة هذا الخيار بشكل جدي حتى يتبين لنا شكل الحكومة أو الجسم التنفيذي وصلحاياه.

بكل الأحوال، ومهما كان طبيعة السيناريو المتفق عليه فإن أية حكومة انتقالية ستضع أمام امتحان الإعلان الدستوري وتحديها في تنظيم الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية لكتابة الدستور وفق قانون جديد للانتخابات.

السؤال الثاني الذي سيرز في هذا السياق أيضاً هو من هي السلطة صاحبة الولاية القانونية لإطلاق الإعلان الدستوري الذي يتضمن ثلاثة أمور في غاية الأهمية: إيقاف العمل بدستور عام ٢٠١٢ واعتماد دستور عام ١٩٥٠ وإعلان الحكومة الانتقالية من حيث الأعضاء والمهام وتحديد قانون انتخاب الجمعية الدستورية التأسيسية؟ لا بد في هذه الحالة من تجاوز الحد الأدنى للمرجعية الديمقراطية المنتخبة واللجوء إلى ما يسمى بالشرعية الثورية في أضيق نطاق، وهنا يبرز دور الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي سيكون بلا شك - وبالذات في حال ضمه لجميع القوى الفاعلة بما فيها العسكرية - السلطة الوحيدة المخولة بهذا العمل.

القانون الجديد للمرحلة الانتقالية

يحق للناخب التصويت للقائمة الحزبية التي يراها مناسبة إلى جانب اختيار مرشحه المفضل في ذات القائمة، يفوز الحزب السياسي بمجموعة من المقاعد في الدائرة الانتخابية بما يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب ومرشحيه مجتمعة.

يحتل مقاعد الحزب في الجمعية الدستورية

يقضي المقترح بانتخاب مجلس دستوري يتكون من ٢٩٠ عضواً بطريقة التمثيل النسبي موزعين على ٣٢ دائرة انتخابية، بحيث تشمل الدائرة الواحدة على ٢٠ - ٣٠ مرشحاً يتنافسون على ١٢ مقعداً تقريباً في كل دائرة، وقد وضعت حدود الدوائر الانتخابية وفقاً للـ ٦٤ وحدة إدارية الموجودة حالياً في سوريا. تتم عملية الاقتراع وفقاً لنظام القائمة المفتوحة؛ بحيث

بانتخاب مجلس دستوري يتكون من ٢٩٠ عضواً بطريقة التمثيل النسبي موزعين على ٣٢ دائرة انتخابية، بحيث تشمل الدائرة الواحدة على ٢٠-٣٠ مرشحاً يتنافسون على ١٢ مقعداً تقريباً في كل دائرة

يتم حساب وتحديد الجمعية الدستورية المؤلفة من ٢٩٠ مقعداً وفق القاعدة العالمية المعروفة للجذر التكعيبي للسكان، ووفق عدد سكان سوريا المقدر بـ ٢٤,٥ مليون نسمة يكون لكل ٨٤,٥٠٠ مواطن تقريباً مقعد في الجمعية الدستورية، جميع المقاعد الـ ٢٩٠ يجري التنافس عليها، ويعتقد بيت الخبرة أن هذا النظام الانتخابي سوف يسمح بتمثيل واسع وديمقراطي لجميع فئات وشرائح المجتمع.

الأشخاص الذين حصلوا على أعلى نسبة أصوات ضمن الحزب الواحد، المرشحون الأكثر شعبية للحزب يحصلون على مقاعد الحزب بغض النظر عن ترتيبهم في القائمة الانتخابية للحزب، كما يسمح للمرشحين المستقلين بالترشح في جميع الدوائر، ويتم إدراجهم ضمن قوائم منفصلة بما يسمح للناخبين بالتصويت لهم مباشرة، ويسمح للمرشح بالتنافس في دائرة واحدة فقط.

مستقبل سوريا السياسي

من أذار عام ١٩٦٣ نظاماً أمنياً حلت فيه الأجهزة الأمنية محل الجهاز المدني الحكومي في كثير من مفاصل الحياة السياسية والمدنية الخدمية الصيقة بحياة المواطن.

أولاً: الإصلاح السياسي وشكل الحكم

في سوريا المستقبل:

أما المستوى الثاني لتناقض النظام مع الشكل الدستوري للحكم حتى بشكله غير المتطور في الحالة السورية، فقد تركز في حلول عائلة الرئيس ونعني بها المجموعة المقربة للرئيس محل أدوات الحكم المعروفة والمنصوص عليها في الدستور. فبالنتيجة لم يشكل الدستور أي مركز حقيقي للحكم في سوريا بل شكل صورة باهتة عن بعض مظاهر الحكم في سوريا مثل اعتماد حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع. كما أن أهمية الدستور كانت قد اضمحلت خلال فترة حكم حافظ الأسد ومن ثم ابنه بشار، فقد شهدت الساحة السورية تجاذبات عنيفة تمحورت حول الفقرات المتعلقة بدين الدولة ودين رئيسها ومصدر التشريع فيها في الفترات التي سبقت حكم البعث إلا أن ذلك الجدول وكل ما مثله من حيوية في النظام السياسي والدستوري في سوريا كان قد اضمحل وحل محله القهر العنفي المستند إلى قوة أجهزة الأمن وقوة الولاء الحزبي في نهاية السبعينيات. وحتى الولاء والارتكاز الحزبي كان قد تلاشى مع تركز القوى الأمنية محل كل ما له علاقة بالسياسة في سوريا. وكدليل على اضمحلال دور الدستور إلى حد التلاشي في سوريا إبان حقبة حافظ الأسد يمكن تذكر دور المحكمة الدستورية العليا في سوريا التي وإن احتفظت بدور مراسي هام في فولكلور الحكم الأسدي في البداية إلا أن ذلك لم يشفع لها في نهاية حياة الأسد الأب حيث لم يتبق لها أي وجود فعلي في نهاية التسعينيات وبقيت سنوات عدة دون مصدر تمويل للإنفاق الشهري الأساسي^(٣).

ساد الدستور السوري لعام ١٩٧٣ والدستور الأخير لعام ٢٠١٢ نظام حكم هجين. فمن جهة كان نظاماً أقرب إلى النظام الرئاسي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة جداً، ومن جهة أخرى يعتمد جهاز حكومي تنفيذي قوي نسبياً، ولم يكن نظاماً برلماني نصف رئاسي كما هو الحال في فرنسا لأنه لا يعتمد نتائج الانتخابات البرلمانية في تشكيل الحكومات المتعاقبة - بل هو بعيد فعلاً عن ذلك - وبالتأكيد ليس نظاماً برلمانياً صافياً يكون فيه الرئيس أو الملك منصباً فخرياً لا صلاحيات حقيقية لديه مقابل صلاحيات الحكم التي تنحصر بالفائز بالانتخابات البرلمانية كالنظام البريطاني أو الهندي، وبالمقابل إن النظام الذي احتواه دستور عام ١٩٧٣ (الذي كان أساساً نظرياً للحكم منذ الانقلاب الحزبي العسكري الذي قام به حافظ الأسد والذي سمي بالحركة التصحيحية لعام ١٩٧٠) كان نظاماً قائماً على التناقضات.

على الرغم من أن نظام الحكم في سوريا على الصعيد النظري كان نظاماً مختلطاً حزبياً مدنياً في آن معاً، إلا أنه أعطى لحزب البعث صلاحية ومكانة كبيرة جداً حسب دستور عام ١٩٧٣ مثلاً من خلال قيادته للدولة والمجتمع حسب المادة الثامنة من الدستور ومن خلال ترشيح رئيس الجمهورية من قبل القيادة القطرية لذلك الحزب.

ساد التناقض المتعدد الأوجه نظام الحكم الفعلي المنفصل عن الدستور المعمول به في سوريا خلال الفترة المنصرمة، فعلى صعيد الواقع كان النظام السائد في سوريا منذ الثامن

كدليل على اضمحلال دور الدستور الى حد التلاشي في سوريا إبان حقبة حافظ الأسد يمكن تذكر دور المحكمة الدستورية العليا في سوريا

مستقبل سوريا: نظام برلماني أم رئاسي

الوزراء أعضاء في البرلمان مع أنه يحق للبرلمان الاستعانة بوزراء من خارج البرلمان، كما تعتبر الحكومة مساءلة من قبل البرلمان سواء الحكومة ككل ممثلة برئيسها أو الوزراء بشكل فردي. ويحق للبرلمان سحب الثقة عن الحكومة، كما يحق للحكومة أن تحل البرلمان إلا أن ذلك يعني بشكل تلقائي سقوط الحكومة.

يكون رئيس الدولة في هذا النظام ذو صلاحيات رمزية أو شرفية، وقد تحال له بعض الصلاحيات في ظروف خاصة، إلا أن الرئيس عادة في النظام البرلماني ينتخب من قبل البرلمان كي لا يحظى بتأييد شعبي كبير يعطيه شرعية شعبية تضاهي تلك التي حازها البرلمان ككل وتتعدى بكثير نسبة ما حازه أي عضو في البرلمان من أصوات.

ويمتاز هذا النظام بمنح الوزراء سلطات أعلى من النظام الرئاسي، إذ أن الوزير يدير وزارته بحرية أكبر كونه مساءل بشكل شخصي أمام البرلمان، كما أن القرارات داخل مجلس الوزراء تتم بالتوافق وليس لرئيس الوزراء أن يفرض قراراته ما لم يوافق عليها نسبة محددة من الوزراء.

وتكمن أكبر ميزات النظام البرلماني بأنه يشجع على وجود حوار ونقاش جاد بين كل القوى السياسية حول القضايا الرئيسية التي تواجه البلاد، وبالتالي يرفع من المستوى السياسي في الدولة والمجتمع، ويزيد الثقة والتواصل بين القوى السياسية. كما أن هذا النظام يسمح للقوى السياسية الصغيرة والأقليات بلعب دور هام في السلطة.

في المقابل فإن غياب الفصل بين السلطات الثلاث في هذا النظام والانصهار بين السلطات الثلاث قد يقود إلى استغلال السلطة والاستبداد بها خصوصاً في الدول النامية والتي تفتقد لمؤسسات ديمقراطية قوية، كما أن موعد الانتخابات في هذا النظام غير ثابت ومن حق رئيس الوزراء البقاء في منصبه طالما يملك ثقة أغلبية البرلمان، وهذا يعني أن من حق رئيس الوزراء أن يدعو إلى انتخابات جديدة مبكرة متى رغب في ذلك خصوصاً عندما يشعر بأن الشعب يؤيد سياساته. ولعل من عيوب هذا النظام هو أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لا يتم اختيارهما من قبل الشعب وبهذا فسوف يكون من الصعب على الشعب محاسبتهما إلا من خلال ممثليه.

لكل نظام سياسي ديمقراطي ميزاته الخاصة التي تؤدي لنجاحه، كما أن البيئة الاجتماعية والعامل الديموغرافي يلعب دوراً بارزاً في نجاح نظام سياسي معين في دولة ما. ويبقى أبرز ثلاثة أشكال للنظام السياسي الديمقراطي هي:

١ - النظام الرئاسي

وهو نظام سياسي شائع، يضع السلطات التنفيذية بشكل مطلق بيد رئيس الدولة الذي ينتخب بشكل مباشر من قبل الشعب. ولعل قوة السلطة التنفيذية تمنح قدرة عالية للرئيس على اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق برنامجه الذي انتخب على أساسه. ومن أبرز ما يميز الأنظمة الرئاسية هو الفصل التام بين السلطات، إذ لا يحق للبرلمان إسقاط رئيس الجمهورية أو محاسبته على قرار سياسي اتخذته، أو حتى مساءلته، كما لا يشارك أعضاء البرلمان في الحكومة التي يرأسها الرئيس، كما أن الرئيس لا يحق له أن يحل البرلمان بقرار تنفيذي أو أن يتدخل في جلساته أو أن يشارك فيها.

كما أن الرئيس في النظام الرئاسي هو المسؤول الأول أمام الشعب، وهو المخول بتعيين وزرائه الذين تتلخص وظيفتهم بتنفيذ رؤية الرئيس وبرنامجه، في حين يغيب دور المعارضة السياسية والأقليات عن السلطة التنفيذية، مما يمنح استقراراً أكبر في تلك السلطة.

غير أن النظام الديمقراطي الرئاسي لا يمكن أن ينجح إلا في مجتمع تكون فيه الحالة الديمقراطية ناضجة ومستقرة، والوعي السياسي في المجتمع عالي، كي يتقبل قرارات الرئيس المنتخب، وغياب الاتفاق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قد يعسر مهمة الرئيس ويصيب الدولة بحالة شلل، كما أن هذا النظام لا يعطي فرصة كبيرة للمساءلة السياسية، ويبقى الحل الوحيد أمام الشعب لمحاسبة الرئيس وحزبه هي الانتخابات المقبلة.

٢ - النظام البرلماني

يتميز النظام البرلماني بتداخل كبير بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ أن الحكومة عادة في هذا النظام تتشكل من قبل الكتلة الحائزة على أغلبية المقاعد إذ يشترط حصول الحكومة على ثقة هذه الأغلبية لتمكين من ممارسة عملها، ويكون كذلك

يتميز النظام البرلماني بتداخل كبير بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، إذ أن الحكومة عادة في هذا النظام تتشكل من قبل الكتلة الحائزة على أغلبية المقاعد إذ يشترط حصول الحكومة على ثقة هذه الأغلبية لتمكين من ممارسة عملها

يتميز هذا النظام بأنه في حالة الانسجام بين رئيسي الدولة و الحكومة، إذ تكون عملية سن القوانين و اتخاذ القرارات سلسة و مرنة، و يحدث استقرار كبير في إدارة الدولة، كما يحق للرئيس في حالات معينة حل البرلمان و الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة

مناطقهم بأنفسهم ويسعون فيه إلى انعكاس جزء هام من الموارد المتاحة محلياً لتنمية المناطق المحلية سيكون عاملاً هاماً في الاستقرار السياسي والاقتصادي المأمول في المرحلة القادمة.

ثانياً - أسس الإصلاح السياسي في

سوريا

من الضروري وضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي تشكل أرضية للإصلاح السياسي، ويمكن إجمال الأفكار الأساسية للإصلاح السياسي في سوريا بالتالي:

١- الإصلاح السياسي ممكن في عين العاصفة:

على الرغم من أن مصطلح الإصلاح السياسي قد لا يكون دقيقاً في هذه المرحلة وبالذات بعد ما يقرب من عامين من عمر الثورة السورية التي طالبت بالتغيير الجذري في الأساسين الدستوري والواقعي للحكم في سوريا، ولكن في الوقت ذاته عادة لا يجري الإصلاح من فراغ أو حتى لمجرد المطالبة العفوية غير المنظمة بالإصلاح حتى ولو تراكمت الأخطاء وبلغت درجة لا يمكن معها استمرار الحال على ما هو عليه، لذلك فإن الإصلاح في عين العاصفة أو في ظل الأزمة هو السيناريو الأكثر مشاهدة في العصر الحديث، ولا يمكن إحداث عملية الإصلاح السياسي في فراغ؛ فلا بد من توفير متطلباتها من ظروف موضوعية على عدد من المستويات أهمها المستوى النفسي لدى الجمهور والنخب على حد سواء. والثورة السورية تشكل تلك الأرضية النادرة في الوصول إلى شكل جديد للحكم في سوريا يقاطع الماضي القريب المليء بالظلم والمتناقض مع أسس الدولة الحديثة القائمة على أسس المواطنة.

٢- الإصلاح السياسي ليس بالضرورة إصلاحاً أيديولوجياً:

فكما أن الإصلاح السياسي قد يكون نتيجة عقيدة فكرية (أيديولوجية) شاملة وعندها من الممكن وصفه بالإصلاح الإداري سواء أكان نتيجة لثورة أم لا يمكن، فمن الممكن أيضاً أن يأتي نتيجة فكر تطوري منفتح وليس بالضرورة نتيجة عقيدة شمولية (الإصلاحات السياسية المرتبطة بالفكر الاشتراكي والقومي خلال القرن الماضي مثلاً) أي أن الإصلاح السياسي بالمحصلة هو عملية متغيرة وغير محددة بقالب واحد،

كما أنه في كثير من الأحوال قد تلعب أحزاب صغيرة دوراً كبيراً يفوق حجمها الشعبي في تقرير كثير من الأمور الحاسمة ومنها تشكيل الحكومة واتخاذ بعض السياسات.

٣- النظام شبه الرئاسي أو شبه البرلماني

وهو نظام سياسي يخلط بين كلا النظامين السابقين، إذ يتشارك رئيس الوزراء الحائز على ثقة البرلمان أو المنتخب من قبله ورئيس الدولة المنتخب شعبياً في السلطة التنفيذية، وتتوزع الصلاحيات بين كلا الرئيسين، بيد أنه يحق للبرلمان مساءلة رئيس الوزراء وتغييره إن ارتأى ذلك.

ويتميز هذا النظام بأنه في حالة الانسجام بين رئيسي الدولة والحكومة، إذ تكون عملية سن القوانين واتخاذ القرارات سلسلة ومرنة، ويحدث استقرار كبير في إدارة الدولة، كما يحق للرئيس في حالات معينة حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة.

إلا أن أبرز عيوب هذا النظام تتمثل في حالة عدم التوافق والانسجام بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، مما يحدث حالة من الشلل في الدولة، خصوصاً لو انتمى رئيس الوزراء لحزب يعارض سياسات رئيس الدولة، كما قد يلجأ الرئيس في هذا النظام إلى إساءة استخدام سلطته بحل البرلمان، وقد يضطر للجوء إلى استفتاء الشعب كلما تعارضت السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن المؤكد أنه سيدور جدل كبير في سوريا المستقبل بين القوى السياسية والاجتماعية على شكل نظام الحكم في سوريا الجديدة. وفي حين قد يفضل البعض النظام الرئاسي الذي في رأيهم سيسهم في دعم القرارات الصعبة التي ستواجهها سوريا في المستقبل القريب وبأنه سيكون الأفضل من الناحية العملية لأن سوريا الحالية لا تمتلك الثقافة السياسية الكافية أو الأحزاب القوية، في حين أن التجربة التاريخية لسوريا في الحكم الاستبدادي الطويل خلال سنوات حكم عائلة الأسد يدفع إلى التأكيد بأن النظام البرلماني المعدل الذي ينتج حكومة ديمقراطية بالكامل تمتلك زمام المبادرة وتعبر عن الناخبين بشكل حقيقي هو النظام الذي يوصي بيت الخبرة السوري بتبنيه في المستقبل.

كما أن سوريا المستقبل ستحتاج إلى تغييرات جذرية في أسلوب الحكم. كما أن اعتماد اللامركزية الإدارية وتعزيز تلك الثقافة التي يدير أبناء المحافظات والمناطق

لا بد من توسيع القاعدة الشعبية المستفيدة من الإصلاح السياسي، أو بعبارة أخرى لا مناص من تأسيس جبهة للإصلاح «فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات

جامد بل إن كل حالة تقاس بظروفها، ومن الخطأ افتراض أنه بانتفاء أحد العناصر أو الظروف الموجودة في حالة إصلاحية ما فإن عملية الإصلاح لن تتم أولن تكون ناجحة في حالات أخرى.

3- **الإصلاح السياسي عملية متكاملة عابرة للطبقات والطوائف:**

الإصلاح السياسي عملية متكاملة تتناول كافة طبقات الهرم السياسي، إذ أنها إن اقتصر على النخبة الحاكمة أو النخب الحاملة للطبقة الحاكمة أو على النخب الفكرية أو السياسية (ومنها الأحزاب السياسية مثلاً)، فإن هذا لن يجدي نفعاً في التغيير الحقيقي طويل الأمد المفضي إلى دولة عصرية تملك خصائص الاستمرار والقوة واحترام دور القانون وحقوق المواطن، إذ لا بد من توسيع القاعدة الشعبية المستفيدة من الإصلاح السياسي، أو بعبارة أخرى لا مناص من تأسيس جبهة للإصلاح «فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومستقبلهم، لا شك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته مما يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وبالتالي لا بد من أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية وغير ذلك سيؤدي إلى تغيير بسيط وغير مؤثر إذ لن يكون له من يدافع عنه بغياب الجماهير أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح.

0- **الإصلاح السياسي متغير ومتطور تبعاً للحاجة:**

من محددات الإصلاح السياسي أيضاً تقدير حجم الإصلاح المطلوب وشكله وسرعته، فكما أن الثورة قد تطالب بإصلاح سياسي كبير أو حتى راديكالي وسريع الشكل، وترجو أن تحظى بنتائج سريعة أيضاً فإن الواقع يحدثنا عن أن نجاح الثورات السريعة مهما كانت النوايا طيبة قد لا تنعكس إيجاباً على الحياة السياسية وغير السياسية للمواطن، وقد لا تبني دولاً بالمعنى الحديث للمصطلح، بل إنه وفي كثير من الحالات كانت الثورات الطامحة إلى التغيير السياسي السريع وصفة للخراب والفضى وعودة عقارب الساعة إلى الوراء، ونحن لا نقول بأن التغيير التي تسعى إليه الثورة السورية غير مطلوب أو ليس ضرورياً بل على العكس إننا نرى بأن المطلوب هو تغيير عاجل ولكن الخطورة القائمة والمتزايدة بتزايد الرغبة في إصلاحات سريعة وبتزايد عنف النظام السوري المجرم واضطرار السوريين لحماية أنفسهم من أذاه المباشر بعد أن عانوا ما عانوا من ويلات حكمه طيلة العقود الماضية، الخطورة الكبرى هي في تنفيذ إصلاحات سياسية عشوائية ومرتبلة تؤدي إلى وضع

إن واحدة من أهم المراحل الأولية خلال الفترة الانتقالية هي فتح المفاوضات مع كل الأطراف السورية التي لها مصلحة في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الأقليات الدينية والأثنية وتحديد المسيحيين والكرد والعلويين والتركمان والدرز وغيرهم والذين يرغبون في المشاركة في الحكومات المؤقتة والدائمة، هذه المفاوضات عادة ما تركز على إطار عملية الانتقال ذاتها، ولكن يمكن أن تتضمن أيضاً التفاوض حول الدساتير المؤقتة والدائمة. حيث أن هذه المفاوضات يجب أن تكون شاملة في أغلب الأحيان لجميع الأقليات مما يضمن نجاح المرحلة الانتقالية.

٤- **ضمان مشاركة الأقليات في المرحلة الانتقالية:**

إن إدماج الأقليات السورية يرتكز على بشكل رئيسي في إصلاح نظام الإدارة لكي يسمح للأقليات بتمثيل أنفسهم في الحكومة ومشاركتهم بشكل فعال في كتابة الدستور، ويمكن تحقيق ذلك من خلال

ضمان تمثيل الأقليات في الحكومة الانتقالية وفي الهيئات الانتقالية عموماً من أجل إعادة توزيع السلطة السياسية عن طريق السلطة اللامركزية الإدارية وهي عموماً مطلب رئيسي للأقلية الكردية في سوريا

إن إدماج الأقليات السورية يرتكز على بشكل رئيسي في إصلاح نظام الإدارة لكي يسمح للأقليات بتمثيل أنفسهم في الحكومة ومشاركتهم بشكل فعال في كتابة الدستور، ويمكن تحقيق ذلك من خلال

النفوذ الذين ستتأثر مصالحهم وأعمالهم بكل الأحوال، ومن المستبعد تماماً أن تتخلى هذه الفئة عن مكتسباتها بسهولة أو طواعية.

• تعدد العوامل المعرقة:

تتعدد العوامل المعرقة للإصلاح السياسي ولا يمكن بالتالي حصرها بمجموعة من ذوي المصالح. وتشكل العوامل السياسية أولى العوامل، فقد تغيب الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة الجديدة والتي أفرزتها الثورة أو تلك المعبرة عن فكر بقايا النظام المنهار.

• فوضى ما بعد الثورة:

وسيشكل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو انتشار التطرف الديني الإقصائي أو الإرهاب عوامل ستؤدي بالنتيجة إلى فقدان المناخ المناسب للعمل السياسي الإصلاحي. كما ستشكل العوامل الخارجية عناصر سلبية في الإصلاح السياسي في المرحلة القادمة في سوريا من ناحيتين اثنتين؛ الأولى هي تضارب المصالح الخارجية مع كثير من رؤى الإصلاح السياسي التي تنتج رؤية أكثر قوة ومهابة على المستوى الخارجي، أما الثانية فهي ابتعاد الطبقة الحاكمة سواء منتخبة أم لا عن الظهور بمظهر المتقارب مع العوامل الخارجية والرؤية الخارجية والدفع الخارجي للإصلاح السياسي أو المقترح لشكل معين من الدولة السورية القادمة. وبالطبع لا يختلف هذا الأمر كثيراً عما كان النظام السوري وغيره من الأنظمة التي اعتادت التذرع بالضغوط الخارجية المطالبة للإصلاح برفضه مستغلة المزاج الشعبي الذي لا يتقبل عادة التدخلات الخارجية حتى ولو كانت في ظاهرها تنتصر له.

• الافتقار إلى الأدوات السياسية الأساسية:

وفي سياق العوامل المعرقة للإصلاح السياسي في سوريا ما بعد الثورة، لا يخفى أيضاً أثر تأخر المجتمع السياسي السوري وافتقاره إلى الأدوات السياسية الأساسية من أحزاب وتجمعات سياسية محترفة في إضافة تحديات جديدة لعملية بناء الدولة الحديثة كمنتج نهائي لعملية الإصلاح السياسي، كما أن افتقار مجتمعنا إلى ثقافة المشاركة السياسية وبخاصة عند المرأة وعند غيرها من الفئات المستضعفة وندرة مظاهر المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ومنتديات لا يجعل الأمر ممهّداً للقيام بإصلاح حقيقي وذو معنى.

• العوامل الثقافية:

يضاف إلى العوامل المعرقة أيضاً العوامل

سوريا من جديد على طريق رحلة غير مستقرة تؤدي بها إلى ظلم وعدم توازن اجتماعي وسياسي، وربما تعد بعض التحولات غير المدروسة في الجزائر وفي بعض الدول الإفريقية مثلاً عن تحول الإصلاح والرغبة الصادقة في الإصلاح إلى حرب أهلية طويلة. إذن فإن المطلوب هو إجراء إصلاحات سياسية شاملة وعميقة وطويلة الأمد لكن بذات الوقت مدروسة وممنهجة بحيث تعكس رغبة الشعب المتطلع إلى الحرية دون الانزلاق نحو الفوضى.

٦- موانع ومعرقلات الإصلاح السياسي:

من الهام تحديد وتعريف معرقلات الإصلاح على المستوى السياسي؛ ففي كل عملية إصلاحية ثمة من يقف في وجه الإصلاح كما في أي عملية تغيير بشكل عام. وعملية الإصلاح السياسي تشكل تحدياً لكثير من الشرائح والنخب السياسية والاجتماعية.

• قوة العناصر المعرقة:

في حين يظن البعض أن قلة عدد المعاندين للإصلاح بشكل عام يجعلهم هامشيين في وقف أو صد الإصلاح السياسي، إلا أن تنظيمهم وأدواتهم في كل الأحوال تؤدي إلى لعبهم دوراً غاية في السلبية في وقف عملية الإصلاح السياسي وأحياناً قلب توجهاته. وفي سوريا لن يكون معيقو الإصلاح قلة أبداً. فكثير من الطبقات الاجتماعية والنخب السياسية ستكون بالمرصاد لعملية التغيير السياسي. ومن السذاجة الظن بأن سوريا ستشهد عملية تغيير سياسي سلس حتى وإن كان انتصار الثورة فاصلاً. فالأمر لا يتعلق بمن وقف ضد الثورة مناصراً لنظام الأسد أو بمن وقف صامتاً على الحياد بل تتعلق بشرائح أكبر كانت تعيش على هامش المجتمع السياسي والاقتصادي المركزي في سوريا، وكلما طال أمد الثورة كلما ازداد معرقلو التغيير السياسي المنشود في سوريا الجديدة، لأن أعداد الذين قد تأثروا سلباً من جراء تأخر الفصل وانتصار الثورة ليس من المنتظر أن يتحملوا عملية إصلاح سياسي حقيقية تستغرق وقتاً طويلاً حتى تؤدي أكلها، ناهيك عن أن الوعي السياسي بالثورة وضرورة التغيير الذي أثبتت الفترة الماضية بأنه ذو نسبة مرتفعة في سوريا وبالذات لدى الشباب لم ينعكس وعياً على مستوى التحرك السياسي المنظم والمنتج على مستوى المعارضات السياسية سواء القديمة التقليدية أو الجديدة التي أفرزتها الثورة. ومن جهة أخرى يجب ألا ننسى أبداً معارضي الإصلاح السياسي في سوريا من الذين كانوا سيعارضونه بثورة أو بدون ثورة من أصحاب

الذهنية القبائلية أو الطائفية المنتشرة في بعض المناطق والمستويات والتي زادت خلال فترة الثورة سيعززها المال السياسي خلال بناء الديمقراطية السورية القادمة.

تقوم النخب المحسوبة على الثورة بنقل نشاطها السياسي وتأطيره في أطر حزبية وتنظيمية تمكنها من العمل السياسي الرفيع المستوى والمنظم والمتفاعل إيجابياً مع مطالب الجماهير من جهة ومع المتطلبات السياسية

فرض رؤيتها الثورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقوة المنتصر الذي أحرزته وبقوة احتكار مراكز القوة المسلحة والإعلام وربما المنابر الدينية في مرحلة ما بعد الانتصار، والسيناريو الأخير هو السيناريو المناسب للحالة السورية ما بعد إسقاط النظام، فمن المأمول أن تقوم النخب المحسوبة على الثورة بنقل نشاطها السياسي وتأييده في أطر حزبية وتنظيمية تمكنها من العمل السياسي الرفيع المستوى والمنظم والمتفاعل إيجابياً مع مطالب الجماهير من جهة ومع المتطلبات السياسية للمرحلة القادمة.

٨- نتائج عملية الإصلاح السياسي:

لا محيد عن تفهم أن عملية الإصلاح السياسي بشكل عام وفي سوريا ما بعد الثورة ستأخذ شكل العملية المستمرة طويلة الأمد من جهة، وشكل العملية التراكمية من جهة أخرى. ولكن وكما تختلف أهداف العملية الإصلاحية باختلاف ظروف وإمكانات كل دولة تختلف نتائج تلك الإصلاحات وركائزها من دولة لأخرى، وهذا ما ينطبق على سوريا من باب أولى. فسيناريو الإصلاح السياسي ومحدداته ونتائجه في سوريا المستقبل ستنبع من مجموعة من الظروف التي لا يمكن معرفة إلا بعضها أو التكهن به. فشكل سقوط النظام وكمية الدمار التي ستلحق الدولة من جراء سقوطه من العوامل التي لا يمكن التكهن بها أو معرفتها وبخاصة بعد سنتين من عمر الثورة، وبعد أن ذهب الظن في بدايتها إلى أنها لن تستمر إلا لأشهر معدودات، أما مثال الظروف المعروفة المؤثرة في نتائج عملية الإصلاح السياسي فهو إمكانية -أو على الأقل الأمل في- التجاوب الإيجابي لكثير من فئات المجتمع السورية والشبابية منها على وجه الخصوص لوقف التقدم الطائفي والقبلي في الذهنية السورية.

ولكن العامل الأساسي المنتج لإصلاح سياسي فعال في سوريا ما بعد الثورة فهو ربط الإصلاح ونتائجه بفئات واسعة من الشعب. فئات تناضل في سبيل نجاح الإصلاح وتعميق نتائجه كضمان لاستمرار تلك الفئات ولتقبلها كشرائح فاعلة في المجتمع السوري وفي تحديد مستقبله. وهذا أيضاً مرتبط بالنجاح في تعزيز ثقافة وممارسة المجتمع المدني وفي بناء مؤسسات سياسية قادرة على التطور، وعلى تبني الديمقراطية نهجاً في التعامل الداخلي والخارجي.

الثقافية، فتركيبية المجتمعات ومؤسساتها وقيمها وأنماط السلوك السائدة فيها تعتبر من العوامل الهامة جداً في تشكيل الوعي السياسي، وكذلك لا يمكن تجاهل التأثير المعرقل للبنية الثقافية السورية المهيئة أصلاً للشحن الطائفي نتيجة للموروث الاجتماعي المغلوط أحياناً ونتيجة ممارسات النظام التي يراها السوريون مغرقة بالطائفية في معظم الأحيان والذي تضاعفت خلال الثورة مما أدى إلى موجات من الطائفية والطائفية المضادة التي غزت المشهد السوري. إن تأثير مبدأ الولاء للقبيلة أو الطائفة الممايز بشكل تلقائي للولاء الوطني أو حتى الولاء الحزبي العام هو أكبر تحدي لبناء عقلية المواطنة الدستورية والذهنية والممارسة الديمقراطية.

• العامل الاقتصادي:

لا يخفى ما للعوامل الاقتصادية من ضعف الإمكانيات وقلة الموارد من تأثير سلبي على إيجاد الأدوات المناسبة للإصلاح السياسي، وعلى توظيف تلك الأدوات في إجراء الإصلاح السياسي المطلوب، ولكن بشكل عام لا تقف قلة ذات اليد أو التخلف أو الفقر أو ضعف الكفاءة الاقتصادية عائقاً مطلقاً بين الدولة المعنية وبين تطبيق الإصلاحات السياسية المناسبة وبناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وخير دليل على ذلك هو أكبر ديمقراطية في العالم وهي الهند التي لم يمنعها فقرها من مأسسة الديمقراطية وتبني نظام برلماني دستوري فاعل، وفي الحالة السورية ستلعب الإمكانيات الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل الديمقراطية السورية ما بعد النظام، فمما لا شك فيه أن الذهنية القبائلية أو الطائفية المنتشرة في بعض المناطق والمستويات والتي زادت خلال فترة الثورة سيعززها المال السياسي خلال بناء الديمقراطية السورية القادمة، ولا يمكن تجاوز هذه العوامل إلا من خلال إنشاء آليات قانونية تراقب إنفاق المال السياسي وتحصنها من خلال القنوات الإدارية والقضائية الشرعية أي أنها يجب أن تمنع أي افتتاحات للمال على القيم الدستورية.

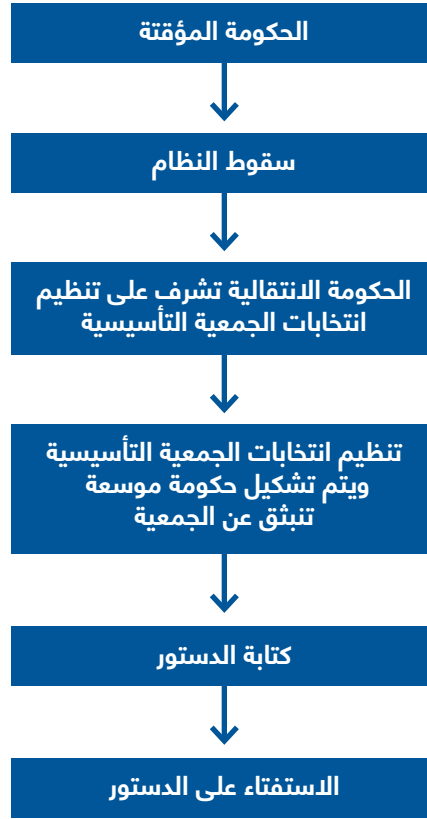
٧- آليات مكافحة معوقات الإصلاح:

في كثير من الوقائع التاريخية لجأ محررو الإصلاحات السياسية إلى شراء موافقة جهات معارضة للعملية التغييرية من رجال نفوذ ورجال دين أو رجال قبائل، ولكن الأجدى هو في تشكيل جهات شعبية عريضة تحرك الرأي العام في مواجهة التيارات المناهضة للثورة.

وربما تلجأ الفئات المنتصرة في الثورة إلى

الجدول الزمني:

مخطط يوضح مراحل المرحلة الانتقالية



هوامش

(١) للإطلاع على نص اتفاق جنيف، من الممكن زيارة الرابط التالي:

<http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommunicationActionGroupforSyria.pdf>

(٢) للإطلاع على النص الكامل لدستور عام ٢٠١٢ من الممكن زيارة الرابط التالي:

http://parliament.sy/forms/new_laws/viewNew_laws.php?law_id=37&mid=30&cid=30

Volker Perthes, The Political Economy of Syria Under Asad, London: I.B.Tauris, (٣)

Nov 15, 1997

التوصيات

على تجهيز وإتمام العملية الانتخابية وكافة متطلباتها من قوانين ومراسيم إلى جانب تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (كما يبين الفصل الخامس).
٦ - تصدر الحكومة الانتقالية قانوناً مؤقتاً للأحزاب في مدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر على الأكثر (كما يبين الفصل السادس).

ثانياً: المرحلة التأسيسية

تبدأ هذه المرحلة بمجرد انتهاء عملية انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيتولى إدارة البلاد باعتباره الجهة الشرعية الوحيدة التي حظيت بتأييد شعبي، ويقترح بيت الخبرة أن يكون إطار عمل المجلس التأسيسي كما يلي:

أ - تحديد عمر المجلس التأسيسي بحيث لا يتجاوز عامين كأقصى حد وهي المدة اللازمة لإنجاز مهمته الرئيسية وهي وضع الدستور واستفتاء الشعب عليه.

ب - تشكيل حكومة جديدة موسعة يفضل أن تكون شاملة لكل التيارات السياسية الرئيسية على أن تحظى بثقة أغلبية أعضاء المجلس التأسيسي (بقاعدة النصف + ١).

ج - مناقشة وإصدار التشريعات والقوانين التي تقترحها الحكومة ومراقبة أدائها خلال الفترة.

د - إصدار قانون يحدد آلية صياغة ومناقشة مواد الدستور المقترحة وآلية التصويت عليها. هـ - الانتهاء من صياغة المسودة الأولى من الدستور خلال مدة لا تتجاوز عاماً واحداً على تأسيس المجلس.

و - تقديم المسودة الأولى من الدستور للمناقشة

الشعبية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر يكون من ضمنها إجراء التعديلات المقترحة، ويقترح بيت الخبرة أن تجري مشاورات موسعة حول المسودة مع النقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني، وأن يلعب الإعلام السوري دوراً في هذه المناقشة.

ز - طرح المسودة النهائية على الاستفتاء الشعبي فور الانتهاء من المناقشات الشعبية.

ح - في حال إقرار الدستور الجديد، يمارس المجلس التأسيسي عمله التشريعي حين إجراء انتخابات برلمانية، يتم إثرها حل المجلس التأسيسي واستقالة الحكومة.

فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية التي تلي سقوط النظام السوري، يقترح بيت الخبرة عدداً من التوصيات تتعلق بآليات إدارة المرحلة الانتقالية إلى جانب شكل الدولة السورية في المستقبل.

أولاً: مرحلة ما بعد سقوط النظام

كما اتفق المشاركون في بيت الخبرة السوري فإن لحظة تنحي رئيس النظام القائم عن السلطة واستلام جهة تنفيذية يقدر أن تكون حكومة انتقالية إدارة البلاد، هي اللحظة التي تبدأ فيها العملية الانتقالية لبناء دولة سوريا حديثة تلبى طموحات الشعب السوري. ومن أجل إدارة تلك المرحلة بشكل منتظم يسير على مبادئ دستورية وقانونية صحيحة، تؤسس لبناء متين لبنية الدولة السياسية، يقترح بيت الخبرة السوري التوصيات التالية:

١ - يتم تشكيل حكومة انتقالية وطنية، يراعى أن لا تكون موسعة أو محسوبة على طرف دون آخر، تكون مهمة هذه الحكومة التمهيد لإجراء انتخابات شعبية تفرز مجلساً تأسيسياً يمثل شرعية شعبية حقيقية، تكون مهمته وضع دستور دائم للبلاد وإدارة المرحلة التالية إلى حين إصدار الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية.

٢ - تعلن الحكومة الانتقالية إثر تشكيلها ومن خلال مرسوم، تعليق العمل بدستور عام ٢٠١٢ والعودة لدستور ١٩٥٠، كما توضح من خلال ذات المرسوم مهامها وصلاحياتها التي تتضمن إصدار إعلانات دستورية مكتملة لدستور عام ١٩٥٠.

٣ - تصدر الحكومة الانتقالية مباشرة إثر المرسوم السابق إعلاناً دستورياً يوضح مسار العملية الانتقالية ويحدد موعد الانتخابات التأسيسية والتي لن تتجاوز بأقصى حد ١٥ شهراً (انظر المسودة المقترحة في قسم الملاحق).

٤ - تعلن الحكومة الانتقالية فوراً عن إلغاء كافة القوانين التي تتعارض مع دستور ١٩٥٠ وعلى رأسها القوانين التي فيها تعد على الحريات العامة وحقوق الإنسان.

٥ - تعمل الحكومة الانتقالية إلى جانب مهامها في إدارة الدولة السورية وتنظيم أمور رعاياها،

تعلن الحكومة الانتقالية
إثر تشكيلها و من خلال
مرسوم، تعليق العمل
بدستور عام ٢٠١٢ و
العودة لدستور ١٩٥٠

تحديد عمر المجلس
التأسيسي بحيث لا
يتجاوز عامين كأقصى
حد و هي المدة اللازمة
لإنجاز مهمته الرئيسية

ط - في حال عدم إقرار الدستور شعبياً تتم مراجعة مواده التي رفضها الشعب وطرحه على الاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وفي حال عدم إقرار الدستور مرة ثانية يجل المجلس التأسيسي ويدعى الشعب لانتخابات تأسيسية جديدة.

ثالثاً:

شكل نظام الدولة السورية المستقبلية

يرى بيت الخبرة السوري أن أفضل شكل لنظام الدولة السورية السياسي هو النظام البرلماني، إذ أن البرلمان ذو الصلاحيات الواسعة والتي على عاتقها اختيار السلطة التنفيذية ومحاسبتها ومراقبة أداؤها، سينمي الحياة السياسية في سوريا ويرفع من مستوى السياسيين ويجعل أكبر نسبة من السوريين تتشارك في بناء الدولة واتخاذ القرارات. كما أن النظام البرلماني سيسمح بانتقال الخلافات في وجهات النظر السياسية من الشارع إلى